لجنة قسنطيني عاجزة ومحاصرة بالصلاحيات

عائلات المفقودين تطلب مقابلة بوتفليقة

● ألحت عائلات المفقودين في لقائها الثاني برئيس اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان على مقابلة رئيس الجمهورية شخصيا قبل نهاية مارس القادم. جاء هذا بعدما ملّت العائلات من دور "الرسول" الذي تلعبه لجنة فاروق قسنطيني بينها والسلطات، كما اعترف بعجزه الواضح في الحصول على أي جواب مقنع للعائلات التي اتهمت السلطات الجزائرية بالتواطئ فيما بينها، وذلك باعتمادها منطق الصمت المطبق إزاء ملف المفقودين الموصوف بالمفخخ، حيث اعتبرت هذه الوضعية محفزا كافيا لها لطلب المساعدة الخارجية. أهالي المفقودين خلال اجتماعهم الثاني برئيس اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان أصرّوا على مقابلة القاضي الأول للبلاد قبل أن يسلمه قسنطيني التقرير النهائي والسنوي لوضعية حقوق الإنسان في الجزائر، حيث أكدّ على تخصيص القسط الأكبر من الملف لقضية المفقودين مع أنها لم تحرز أي تقدّم يذكر حتى خلال الستة أشهر التي أعقبت اللقاء الأوّل بين الطرفين، كانت نتيجته تمديد مهلة طيّ الملف إلى نهاية السنة المنصرمة مع تشكيل لجنة تحقيق حيادية. ولكن صمت رئاسة الجمهورية حال دون ذلك. وحسب رئيسة جمعية أس.أو.أس مفقودين، فإن القائمين على شؤون قصر المرادية لم يسلموهم الموافقة لإنشاء لجنة مثلث لوقت قصير أملا جديدا لأمهات المفقودين، كما اتفق الطرفان المجتمعان الخميس الماضي على دمج اقتراحات العائلات في تقرير قسنطيني قبل تقديمه لرئيس الجمهورية، متسائلة عن سرّ صمت هذا الأخير رغم وعده بمساعدتهم خلال زيارته السابقة لولاية غيليزان. وقد أضاف ممثلون عن عائلات المفقودين أن السلطات الجزائرية لم تتخذ أي إجراء للرّد على ما نشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية- مؤخرا- أين كتبت - فلورونس بوبي أن المؤسسات العسكرية الجزائرية مسؤولة عن الاختفاءات القسرية، إضافة إلى تصريح مصدر رسمي بعدم وجود أحياء (مفقودين) وأنّ ما يقدّر بـ 3030 شخصا دفن بعلامة مجهول (*) كما اعتبر أهالي المفقودين صمت المسؤولين تأكيدا على صحة ما نشرته الصحيفة مع تمسكها بوجود أحياء داخل الثكنات العسكرية والمصحات العقلية وحتى السجون، وفي هذا السياق طالبت العائلات من رئيس اللّجنة الاستشارية لحقوق الإنسان البحث في صحّة ما أعلن عنه أحمد أويحيى أيام تولّيه منصب وزير العدل حول وجود 70مفقودا داخل السجون، حيث وعد قسنطيني بطرح هذا الاستفسار على محمد شرفي وزير العدل وحافظ الأختام. وقد كشفت فاطمة يوس- رئيسة جمعية أس.أو.أس مفقودين عن استمرار الاختفاءات القسرية، آخرها كان في 7 جويلية الماضي بالجزائر العاصمة والمتعلق بالمواطن (ع-م) الذي اختفى من مقر عمله مقابل ممارسة الأطراف المسؤولة عن الاختطاف لضغوطات وتحرشات على والد الضحية، حيث طلب فاروق قسنطيني من رئيسة الجمعية تسليمه تقريرا مفصلا حول هذه الممارسات. وعلى صعيد آخر انتقدت إحدى الحاضرات قانون الأسرة لافتقاده بندا خاصا بوضعية زوجات وبنات المفقودين لتخليصهن من المشاكل الإدارية التي تعترضهن، أولها حرمانهن من المنح العائلية والدراسية وصعوبة حصولهن على عقود الزواج، وهي نقطة وافقهن عليها رئيس اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان، مؤكدا ضرورة اتخاذ إجراءات استثنائية بهذا الشأن. كما رحّب بفكرة عقد اجتماع موسّع يضمّ جميع أمهات المفقودين بعدما أرادت أغلبهن مقابلة الوسيط بينهن وبين رئاسة الجمهورية، والذي صرّح أنه لا يريد الإشراف على "الملف القنبلة" - على حدّ تعبيره - لسنوات أخرى مستدلا بعدم حصوله على ردود من أية جهة مسؤولة، ولعل هذا ما جعل العائلات تقول إنها تريد مسؤولا وليس رسولا.

نسيمة. ع

جريدة الرأي

ليوم السبت 08/02/2003